



طلاب يجلسون على أرضية الفصل الدراسي في مدرسة مزدحمة في صنعاء.
(صورة: محمد عوض / منظمة رعاية الأطفال)

المستقبل على المحك

أطفال اليمن محرومون من التعليم

(1) ملخص عن الحالة الإنسانية وحماية الأطفال:

تدهورت الحالة الإنسانية في اليمن شهر بعد شهر منذ اندلاع الصراع المسلح الحالي في مارس 2015م. هنالك اليوم 21,2 مليون نسمة (أو 82% من عدد السكان) بحاجة إلى المساعدة الإنسانية بما فيهم حوالي 10 مليون طفل يواجهون مستويات غير مسبقة من المعاناة.

بالإضافة إلى النقص في الغذاء والمياه النقية والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، فقد أعاق الصراع تعليم ملايين من الأطفال و عرض تطورهم ومستقبلهم للخطر. لقد تأثر الحصول على التعليم وجودة التعليم بالأزمة المستمرة مما يزيد نقاط الضعف في هذا القطاع. كما تمت إعاقة تعليم 1,8 مليون طفل منذ عدة أشهر بسبب عدم وجود الأمن وعدم الاستقرار وإغلاق المدارس وتدمير المنشآت التعليمية من جراء الهجمات واستخدام المدارس عسكرياً من قبل المجموعات المسلحة واستخدامها كمساكن من قبل النازحين محلياً⁽¹⁾. فهناك على الأقل 1600 مدرسة إما متضررة أو مسكونة أو مغلقة⁽²⁾. هناك اليوم حوالي 560,000 طفل لا يحصلون على التعليم بسبب الصراع⁽³⁾ بالإضافة إلى 1,6 مليون من الأطفال الذين لم يحصلوا على التعليم قط قبل هذا الصراع⁽⁴⁾.



أحد الفصول الدراسية المتضررة في صنعاء. لقد تضررت المدرسة بالضربات الجوية التي استهدفت نفس المنطقة. (صورة: محمد عوض / رعاية الأطفال)

وحتى عندما يتم إعادة فتح المدارس فإن عدم وجود الأمن أدى إلى عزوف الفتيات عن التعليم مما أدى إلى تفاقم الفجوة التعليمية عند الفتيات والتي كانت أصلاً موجودة سلفاً قبل هذا الصراع. كما يتلقى الأولاد والفتيات على الاغلب تعليم ذا جودة رديئة بسبب الأزمة الحالية نتيجة ازدياد الفصول الدراسية بالطلاب ونقص المدرسين المؤهلين والافتقار إلى المستلزمات الدراسية الأساسية بما فيها الطاولات والكراسي وكتب المناهج الدراسية.

يسلط هذا الملخص الضوء على أهمية التعليم لتنمية الأطفال ورعايتهم في الوقت الذي يتعرض فيه الأطفال للخطر. يساهم التعليم ذو الجودة في إنقاذ الأرواح أثناء الأزمات الإنسانية وحماية الأطفال من مخاطر العنف المتزايدة والانتهاك والاستغلال. وللقيام بهذا يجب ان تكون المدارس آمنة وأن يتم الالتزام بتمويل ودعم التعليم. فعلى الرغم من الدور المهم للتعليم في ضمان

تنمية ورعاية وسلامة الأطفال فقد تم التعهد فقط بنسبة 2% من مبلغ 27 مليون دولار⁽⁵⁾ حتى الآن لتزويد خطة التعليم الطارئ لعام 2016م.

2) ضمان توفر المدارس وأمنها :

أعاقت الضربات الجوية والمواجهات البرية بشكل كبير التعليم في اليمن وأدى ذلك إلى إغلاق المدارس في كل أنحاء البلاد في أبريل ومايو 2015م. في يوليو لم يخضع 600,000 طالب وطالبة للامتحانات الوطنية بسبب الصراع⁽⁶⁾. وتم تأجيل بدء العام الدراسي 2015-2016 شهرين من سبتمبر إلى نوفمبر بسبب عدم الأمن واستخدام النازحين للمدارس كسكن واستخدام المدارس من قبل المجموعات المسلحة مما أدى إلى فقدان ملايين الأطفال التعليم لشهرين إضافيين.

تضرر المدارس وتدميرها نتيجة هجمات أطراف الصراع أدى إلى خروج عدد كبير من المدارس عن الخدمة، فقد أكدت الأمم المتحدة انه خلال العام 2015 سجلت 51 هجمة وقصف جوي على المنشآت التعليمية بما فيها المدارس وموظفي القطاع التعليمي⁽⁷⁾. في أغسطس 2015م على سبيل المثال قتل 13 موظف من وزارة التربية والتعليم وأربعة أطفال في ضربة جوية على مكتب المدرسين في عمران عندما كانوا يعدون الامتحانات للآلاف من الأطفال الذين افتقدوا نهاية العام الدراسي بسبب الصراع⁽⁸⁾.

تم تصنيف الهجمات على المدارس من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من بين الانتهاكات الجماعية السئة التي يجب حماية الأطفال منها أثناء الصراع⁽⁹⁾. في بعض الحالات يزعم ان بعض الهجمات في اليمن كانت متمدة وتخرق القانون الإنساني الدولي الذي بموجبه يجب حماية المدنيين والمنشآت المدنية الحيوية. قامت منظمة العفو الدولية بالتحقيق حول خمس ضربات حدثت في الفترة ما بين أغسطس وأكتوبر 2015م في محافظات الحديدة وحجة وصنعاء وثبت ان هذه الضربات استهدفت بشكل مباشر المدارس⁽¹⁰⁾. وبالتالي أدى الخوف من الضربات الجوية والعمليات العسكرية الأرضية في اليمن إلى حرص الآباء على بقاء أطفالهم بالمنزل.

أدى الاستخدام العسكري إلى إعاقة عمل المدارس وإعاقة التعليم وتعريض حياة الأطفال للخطر، وبناءً على تقرير منظمة اليونيسيف فهناك 50 حالة مثبتة للاستخدام العسكري للمدارس في عام 2015م⁽¹¹⁾. تستخدم هذه المدارس لغرض التعليم ولكن يمكن تحويلها إلى هدف عسكري معرض لأي هجوم من قبل القوات المعادية كما سجلت حادثة بتاريخ 5 يناير 2016م عندما ضربت قوات التحالف العربي بقيادة السعودية مجمع لمدرسة المكوفين في صنعاء تم استخدامها كقاعدة من قبل قوات الحوثي وأدت الضربة إلى إصابات بين الموظفين وطالب يبلغ من العمر الثامنة عشر⁽¹²⁾.



يحضر سامي* وصلاح* وسعيد* المدرسة في صنعاء بعد نزوحهم من صعدة وتعز وعدن. نزح سامي البالغ من العمر 12 سنة منذ 9 أشهر. "كانت هناك أخبار ان المنطقة التي يقع فيها منزلنا سوف يتم استهدافها بالضربات الجوية وكان ينبغي ان نتحرك قبل حلول الظلام. على الرغم من صعوبة التحرك وانعدام المواصلات مع 25 فرد من أسرتي الكبيرة بما فيها 10 أطفال فقد كنا محظوظين، ففي الليلة التي غادرنا فيها ضرب صاروخين منطقتنا ودمر جزء من منزلنا ودمر مدرستي". [صورة: محمد عوض / رعاية الأطفال].

كما تم استخدام عدد كبير من المدارس كسكن من قبل النازحين. نزح 1 من كل 10 من اليمنيين بسبب الصراع بما فيهم 1,3 مليون طفل⁽¹³⁾ كما أن الكثير ممن نزحوا من ديارهم بحثوا عن ملاجئ في المباني العامة مثل المدارس مما أدى إلى توقف المدارس عن العمل تماماً أو إرغام النازحين المحليين والطلاب لتقاسم المنشآت. بناءً على تقرير وزارة التربية والتعليم في أكتوبر 2015م لم تستطع عدد 446 مدرسة من فتح أبوابها في بداية العام الدراسي الجديد لأنها كانت مسكونة من قبل النازحين⁽¹⁴⁾. وفي فبراير عام 2016م تم إخلاء بعض المدارس وبقيت 184 مدرسة من هذه المدارس مغلقة⁽¹⁵⁾. استمرت بعض المدارس المسكونة من قبل النازحين في العمل ولكن تم تخفيض عدد الحصص الدراسية وتأثرت جودة التعليم بشكل سلبي وبنفس الوقت أعيقت حياة النازحين القاطنين في المدارس. فعلى سبيل المثال وفي أحد المدارس في مديرية التعزية في محافظة تعز أخلت الأسر النازحة محلياً الفصول الدراسية لبضعة ساعات كل يوم لكي يتم السماح بالتدريس⁽¹⁶⁾.

المدارس المتأثرة بالصراع في محافظة إب(17):

في محافظة إب المتأثرة بالصراع تم إجراء تقييم في مارس 2016م بواسطة مؤسسة اليمن للتنمية والاستجابة شمل 18 مديرية من إجمالي عدد 20 مديرية ووجد أن 94 مدرسة تأثرت بالصراع ومن بين هذه المدارس 66 مدرسة استخدمت كملاجئ من قبل النازحين المحليين ومنها 24 مدرسة لا تزال تعمل مع وجود النازحين المحليين بينما تم إخلاء المدارس المتبقية وعددها 42 مدرسة ولكنها تحتاج إلى إعادة تأهيل، بينما تضررت 28 مدرسة ودمرت 17 أخرى نتيجة الضربات الجوية منها 6 مدارس تم استهدافها وتدميرها بشكل مباشر و 11 مدرسة تم تدميرها بسبب المواجهات المسلحة بين القوات المتحاربة.

توصيات:

ينبغي على الأمم المتحدة والحكومات المحلية والشركاء الآخرين الذين لهم تأثير على القوات المسلحة والمجموعات المسلحة القيام بالآتي:

- التنديد بشدة ضد انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بما فيها الهجمات على المدارس والانتهاكات الجماعية الأخرى ضد الأطفال والطلاب من الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ودعم لجنة دولية مستقلة للتحقيق في تقارير هذه الانتهاكات.
- دعوة كافة أطراف النزاع لوقف استخدام الأسلحة المتفجرة التي تؤثر بشكل واسع النطاق على المناطق السكنية لغرض تقادي الأثر التدميري وإلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية بما في ذلك المدارس.
- دعوة كافة أطراف النزاع لإخلاء المدارس التي يستخدمونها فوراً وضمان أن تكون المدارس آمنة لعودة الطلاب وإصدار الأوامر للقادة بعدم استخدام المباني المدرسية أو عقارات المدارس وذلك وفق إرشادات حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء الصراعات المسلحة (الإرشادات).

يجب على السلطات الحكومية اليمنية القيام بالآتي:

- إبداء التزام سياسي واضح لحماية الطلاب والمدرسين من أي هجمات وحماية المدارس من الاستخدام العسكري من خلال المصادقة على (إعلان المدارس الآمنة)⁽¹⁸⁾ بما فيها تحويل الإرشادات إلى سياسة معينة وإطارات عملية وتجميع البيانات عن الهجمات على الطلاب وموظفي قطاع التعليم والمنشآت ومساعدة الضحايا ودعم البرنامج الإنساني الذي يدعم استمرار التعليم أثناء الصراع.
- أولوية تحديد مساكن بديلة للنازحين الذين يسكنون المدارس بدعم من السلطات المحلية والمجتمع الإنساني.

(3) الحصول على تعليم ذو جودة:

فاقم الصراع التحديات الحالية المتعلقة بجودة التعليم والحصول عليه. فعندما تم إعادة تأهيل المدارس وإعادة فتحها أمام الطلاب تبقّت هنالك عدة تحديات لتقديم تعليم ذو جودة عالية للأطفال والوصول للمجموعات المنعزلة والمهمشة. وهذا يشمل الأقليات العرقية مثل المهمشين⁽¹⁹⁾ والفتيات والنازحين المحليين والأطفال من المجتمعات الريفية الذين لا يحضرون المدارس حتى قبل الصراع المسلح الحالي.



فتيات يحضرن للدراسة في مدرسة متضررة بصنعاء [صورة: محمد عوض / رعاية الأطفال]

يعد حضور الفتيات المنخفض إلى المدارس مشكلة طويلة الأمد. فعلى الرغم من زيادة معدلات تسجيل الفتيات ومعدلات إكمال التعليم الأساسي في اليمن بشكل كبير في العقد الماضي فقد ظل التباين بين الجنسين كبيراً حيث كانت نسبة تسجيل الفتيات قبل الصراع 62% مقارنة بنسبة تسجيل الأطفال 72%⁽²⁰⁾. تم إجراء تقييم في محافظة عدن في مارس 2016م حيث بيّن ان الفجوة بين الفتيات والأولاد الذين يحضرون المدارس قد اتسعت على الأقل في تلك المحافظة بنسبة 76 فتاة إلى كل 100 طالب في المدارس المختارة مقارنة بنسبة 92 إلى 100 قبل الصراع⁽²¹⁾. وبناءً على التقييم فقد ضاعف عدم وجود الأمن بسبب الصراع المعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحال دون إرسال الفتيات إلى المدارس⁽²²⁾.

كما ان للصراع أثر كبير على جودة التعليم والحد من الفوائد التي يقدمها التعليم للأطفال عندما يكونون معرضين للخطر. كما قلص تضرر وتدمير المدارس من عدد المنشآت المدرسية المتاحة للتعليم. وفي خطوة ومحاولة لضمان استمرار الأطفال النازحين في التعليم أصدرت وزارة التربية والتعليم توجيهات للمدارس لقبول الطلاب النازحين وحتى وان كانت وثائقهم التعليمية مفقودة⁽²³⁾. ومع ذلك فإن وجود العدد القليل من المنشآت الدراسية واستقبال الأطفال النازحين في المدارس أدى إلى ازدحام الفصول الدراسية بشكل كبير، كما أن ازدحام الفصول الدراسية كان مشكلة بحد ذاتها قبل هذه الأزمة حيث ان تقييم المدارس في عدن وجد ان هناك 68 طفل في كل فصل دراسي تقريباً وهو ضعف العدد الأعلى المحدد سلفاً من قبل وزارة التربية والتعليم والمقدر بما بين 40-45 طالب⁽²⁴⁾. كما ان هناك نقص حاد في الوسائل التعليمية لكلا من المدرسين والطلاب وكذلك المناهج الدراسية التي لا يمكن طباعتها بسبب نقص الأوراق او توزيعها بسبب نقص في الوقود في بعض المناطق بسبب الحصار على الشحن المفروض من قبل التحالف العربي بقيادة السعودية خلال عام 2015م ومطلع عام 2016م. كما أن هناك نقص في الكراسي والسيور والبيضاء والمعدات الأساسية الأخرى. كما أن جودة التدريس رديئة بسبب نقص المدرسين المؤهلين والمدرسين بشكل كافي والنسب العالية في غياب المدرسين.

في ظل العيش لمدة عام كامل من الصراع المسلح الوحشي يواجه الطلاب والمدرسين تحديات نفسية جديدة. توفر المدارس الإحساس بالاستقرار الذي يعطي الأطفال الإحساس بالأمل حول مستقبلهم وفي نفس الوقت يخفف آثار الضغط النفسي الذي يؤثر على قدرة الأطفال الاجتماعية والنفسية والفكرية للتعليم والنجاح في السنوات القادمة. يفتقر المدرسين وموظفي قطاع التعليم حالياً إلى المهارات المحددة اللازمة لدعم الاحتياجات الاستثنائية للأطفال المتأثرين بالصراع، ولغرض التأقلم والتعافي من هذه التجارب يحتاج الأطفال للدعم النفسي الاجتماعي وبيئة محمية مناسبة حيث يتم تطوير المهارات الفكرية والحياتية والعودة إلى الحياة الطبيعية بعد التعرض إلى الضغوط النفسية.

هناك حاجة كبيرة لتوفير الأنشطة الترفيهية والدعم النفسي الاجتماعي الأساسي لتمكين الأطفال من تطوير قدرات التكيف مع الواقع والصدمة والضغط النفسي. بالنسبة للمجموعات الصغيرة التي تعاني من مشاكل نفسية كبيرة بسبب الصراع قد تكون هناك حاجة لخدمات الدعم الإضافية.

كما يساهم الحضور إلى المدرسة في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها التجنيد العسكري واستخدام الأطفال من قبل المجموعات المسلحة والذي حسب أرقام الأمم المتحدة زاد خمسة أضعاف في اليمن منذ مارس 2015م⁽²⁵⁾ والاستغلال والانتهاك مثل العمالة والزواج المبكر للأطفال وكلاهما معتادان في اليمن⁽²⁶⁾. وعلاوة على ذلك تستطيع المدارس توفير مكان للأطفال لتعلم مهارات يحتاجونها للعيش في مثل هكذا بيئة خطيرة مثل التوعية حول خطر الألغام الأرضية والمحافظة على الصحة ومياه الصرف الصحي.

أثر الصراع المسلح في نظام التعليم في محافظة عدن (27):

مقارنة بالمحافظات الأخرى لدى محافظة عدن سجل جيد نسبياً للتعليم قبل الصراع. ومع ذلك أثناء مارس 2015م أغلقت كافة المدارس بسبب المواجهات المسلحة واستخدام النازحين كمساكن لهذه المدارس واستخدامها من قبل المجموعات المسلحة. وكنتيجة لذلك فقد 127,500 طفل من 90 إلى 160 يوم من العام الدراسي. في يناير 2016م تم إعادة فتح 90% من المدارس المغلقة. على الرغم من هذا التقدم فلا تزال هناك تحديات كبيرة، تقييم مشترك لاحتياجات التعليم بقيادة منظمة رعاية الأطفال لصالح مجموعة المنظمات العاملة في التعليم تم اجراءه في شهر يناير 2016م في 18 مدرسة في 6 مديريات من إجمالي 8 مديريات في عدن وبيّن التقييم الآتي:

- بقي واحد من كل 5 أطفال أي ما يعادل 35000 طفل بعمر دراسي في عدن خارج المدرسة.
- كانت الفتيات تمثل 61% من الذين لا يحصلون على التعليم وأقترح المشاركون أنهم من المجتمعات الفقيرة والمهمشة.
- كان هناك نقص حاد في المناهج الدراسية في كافة الفصول الدراسية. 72% من المدارس المختارة في التقييم يفتقر الأطفال فيها في الصفوف الدراسية (من الأول الى الثالث) تماماً للمنهج الدراسي.
- نقص وغياب المدرسين واستمرت كلتا المشكلتين من قبل الصراع. مقابلات مع أولياء الأمور تم إجراؤها في التقييم قدرت ان 30% من المدرسين لا يحضرون إلى المدارس بشكل منتظم والسبب في ذلك عدم الرضا بالوظيفة والرواتب المنخفضة التي تجعلهم يبحثون عن عمل إضافي لزيادة مداخيلهم.
- زاد ازدحام الفصول الدراسية بنسبة 26% حيث كانت النسبة مدرس واحد لعدد 54 طالب قبل الصراع وأصبحت مدرس واحد لعدد 68 طالب بعد الصراع.
- هناك مشكلة يواجهها الطلاب وهي عدم توفر مياه الشرب الآمنة والعدد غير الكافي من دورات المياه. هناك عدد قليل من المدارس المختارة في التقييم توفرت لديها منشآت ودورات مياه للطلاب والطالبات منفصلة عن بعضها البعض.
- تفتقر أغلب المدارس للاستعداد والتخطيط للطوارئ، فعلى الرغم ان حوالي 12 مدرسة من بين 18 مدرسة مختارة أدخلت مواضيع جديدة متعلقة بالطوارئ مثل التوعية بمخاطر الألغام الأرضية والوقاية من مرض الإيدز والصحة والتغذية والحماية إلى المنهج الدراسي ولكنها كانت محدودة وفي ست مدارس كانت غير موجودة اطلاقاً من بين 18 مدرسة مختارة.
- تبين من التقييم مخاوف الحماية الأخرى والتي اشتملت على الضغط النفسي الاجتماعي الذي يواجهه الأطفال بسبب عدم وجود الأمن والخوف من إطلاق النار والتفجيرات والمضايقة الجنسية وخصوصاً ضد الفتيات من قبل المتسكعين⁽²⁸⁾.



سميرة* ، تبلغ من العمر 11 سنة وتجلس مع أخوها وأبوها في خيمتهم في مخيم النازحين في حجة. "كنت في الصف الرابع قبل بداية الحرب في اليمن ، كان من الصعب الذهاب إلى المدرسة في مخيم النازحين ولكن أبي أكد لي انه يجب أن أحضر المدرسة بشكل منتظم . منذ نزوحي إلى مخيم النازحين الجديد هذا لم أستطيع الذهاب إلى المدرسة. على اي حال لا أشعر أنني أحب الذهاب إلى المدرسة بعد ان افتقدت أمي وإخواني. أشعر بالخوف في كل أوقات الانفجارات والضربات الجوية التي قتلت العديد من أسرتي. أخاف ان أخرج خارج الخيمة ويحدث شيء للأفراد المتبقين من أسرتي ولا أريد الذهاب إلى أي مكان. كانت أمي تشجعني على الذهاب إلى المدرسة ربما أصبح يوماً ما طبيبة. لا أريد الذهاب إلى المدرسة البيتة. [صورة: علي الأشول / رعاية الأطفال].

التوصيات:

يجب على وزارة التربية والتعليم بدعم من الأطراف المشتركة في مجموعة المنظمات العاملة في التعليم العمل على القيام بالتالي:

- توفير بيئة آمنة وجودة تعليمية من خلال إعادة تأهيل البيئة التحتية وتوفير منشآت تعليم مؤقتة عند الحاجة وتوفير معدات المدرسة والوسائل التعليمية.
- تنفيذ أنشطة ايصالية لتحديد الأطفال الذين توقفوا عن الدراسة وإنشاء فصول دراسية بديلة حتى يتمكن الأطفال الذين افتقدوا الدراسة من الالتحاق بالتعليم الرسمي. ينبغي ان يكون هناك تركيز خاص على الفتيات والمجموعات المهمشة بما فيها الأطفال ذوي الإعاقة.
- ضمان تلقي البرامج التعليمية للتمويل الكافي وإعطاء الأولوية لدمج أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي وتدريب المدرسين والعاملين لتحديد ودعم الأطفال المتضررين في إطار البيئة التعليمية.
- تقديم الدعم الكبير وفرص التطوير المهني للمدرسين والعاملين وموظفي المدارس وإعطاء الأولوية لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي وطرق التعليم الحساسة للصراع. ضمان دفع أجور المدرسين والموظفين وضمان حضورهم إلى المدرسة بشكل منتظم.

- ضمان إعداد المدارس لخطط الاستعداد للطوارئ وإجراءات السلامة والأمن وضمن سلامة وحماية الأطفال والمدرسين والموظفين الآخرين. تدريب المدرسين حول تقديم المواضيع المتعلقة بالطوارئ بما فيها دعم التعليم النفسي الاجتماعي والتخفيف من مخاطر الألغام وترويج مبادئ الصحة.

(4) التمويل:

يوصي التقرير انه في أغلب حالات الطوارئ تلعب الأطفال وأسرهم والمجتمعات دور كبير في التعليم⁽²⁹⁾. لا يستطيع التعليم الانتظار ويجب إعطاؤه الأولوية حتى إذا استمر الصراع المسلح. ولكن على الرغم من الدور الذي يلعبه التعليم في بناء المهارات وإنقاذ الأرواح فلم يتم إعطاء الأولوية لقطاع التعليم في اليمن ولم يتم توفير التمويل الفعلي له. بموجب خطة الاستجابة الإنسانية اليمنية طُلب مبلغ 27,5 مليون دولار لتوفير التعليم الطارئ لعدد 1,5 مليون طفل من إجمالي 3 مليون طفل يحتاجون إلى الدعم التعليمي⁽³⁰⁾. بدون هذا التمويل المطلوب للتعليم الطارئ سوف يُمنع مئات الآلاف من الأطفال من الحق الأساسي في التعليم.

يمكن القيام بإصلاح الفصول الدراسية الطارئة ويمكن توفير أثاث المدرسة الأساسي ومعدات المدرسة وأماكن تعليم مؤقتة وتوفير فرص تعليم بديلة للأطفال الذين هم خارج المدرسة وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي. كما أن هناك حاجة لتمويل طويل الأمد لضمان حصول كافة أطفال اليمن للتعليم الجيد وتدريب المدرسين على طرق التدريس وإدارة الفصل الدراسي وضمن حصولهم على راتب كافي وبناء قدرات الهيئات التعليمية لضمان الاستمرار في النظام التعليمي على الرغم من استمرار الصراع الحالي.



ريم* ، تبلغ من العمر 13 سنة تعيش مع أسرتها في لحج بعد نزوحها من تعز. عادت إلى المدرسة الآن بعد عام تقريباً "أمضينا وقت طويل للوصول إلى محافظة لحج لم نلتحق أنا وأخواني بالمدرسة في الوقت الراهن ، ونحن الآن نقيم في منزل أختي بلحج. وهي منطقة آمنة ولكن عندما وصلنا في البداية كنت قلقة عندما اكتشفت ان المدرسة في هذه القرية تضررت من جراء الحرب. ومع ذلك فتح الناس في القرى منازلهم كفصول دراسية وكل شخص في القرية ساهم في إعادة استئناف التعليم. أنا الآن سعيدة بالحضور إلى المدرسة بعد عام واحد تقريباً من الانقطاع عن التعليم. أنا محظوظة فقد كان علي اخواني الاثنين التوقف عن الدراسة لإعالة عائلتي". [صورة: جيهان باوزير / رعاية الأطفال].

التوصيات:

يجب على المانحين والمجتمع الدولي القيام بالتالي:

- الاعتراف بالتعليم كمكون أساسي من خطة الاستجابة الإنسانية اليمنية وتمويل مبلغ 27,5 مليون دولار المطلوب وفق خطة الاستجابة الإنسانية اليمنية لعام 2016م لخدمات التعليم الطارئ لضمان حصول الأطفال المتضررين من جراء الصراع الحالي على فرص تعليمية جيدة. المضي قدماً في توفير التمويل لضمان عدم خروج كافة الأطفال النازحين من المدرسة بسبب الصراع لأكثر من شهر.
- يجب ان يتجاوز التمويل الطويل الأمد معالجة الاحتياجات الإنسانية الماسة ويجب ان يأخذ شكل الاستثمار المتعدد السنوي في توفير خدمات تعليمية جيدة ومعززة. وهذا يشمل بناء قدرات الهيئات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم وتدريب وتقديم الدعم المهني للمدرسين إلى جانب مراقبة وتقييم أداء موظفي المدارس. كما يجب توفير التمويل لتعزيز قدرات الهيئات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم لضمان حصول الأطفال على التعليم أثناء الطوارئ وتحسين إدارة التعليم والنظام التعليمي للحصول على المعلومات الموثوقة. وهذا يسمح بالتخطيط الأكثر فعالية وصناعة القرار وتعزيز المساواة.



هذه واحدة من المدارس المدمرة في محافظة لحج حيث كان فيصل* مدير المدرسة: "دمرت مدرستنا بشكل كامل بسبب اشتداد المواجهات المسلحة في مديريتنا. عندما بدأ الوضع حاولنا استئناف الدراسة في الفصل الدراسي الثاني الذي فقدناه اثناء عام 2015م ولكن كيف تستأنف العام الدراسي ولا يوجد هناك مباني للدراسة ولا يوجد مدرسين وأثاث وكتب ولا توجد الوسائل التعليمية الأخرى.

لقد كان الوضع يمثل تحدياً للقيام بذلك ولكن لحسن الحظ قدم لنا أفراد المجتمع الدعم القوي. لقد ساعدونا في استئجار ثلاثة منازل في القرية حيث ان البعض منها غير جاهزة ولا يوجد بها خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي ولكن لا تزال أفضل من المبنى المدمر. كنا قدرين على استئناف الأنشطة بعد أن حصلنا على الموافقة الرسمية من مكتب التربية والتعليم. ساهم المدرسين وبعض الآباء بدفع إيجار الثلاثة المنازل. استقبلنا كافة الأطفال النازحين حتى هؤلاء الذين ليس لديهم وثائق دراسية وقدمنا لهم الدعم لكي يستمروا في تعليمهم. ندعو كل شخص لدعم إعادة بناء المدارس والتي يجب ان تكون مباني مدرسية كافية وأمنة ومزودة بالمعدات وتوفير التعليم لكل الأطفال. [صورة: منى فشاخي / رعاية الأطفال]

الهوامش:

- 1 اليونيسيف ، اليمن: الطفولة تحت التهديد أغسطس 2015م ، الصفحة (9).
 - 2 مجموعة التعليم اليمنية ، استراتيجية 2016م ، الصفحة (1).
 - 3 اليونيسيف ، تقرير وضع اليمن ، أبريل 2016م.
 - 4 OCHA ، النشرة الإنسانية - اليمن ، الإصدار (11) ، 8 مايو 2016م.
 - 5 اليونيسيف ، تقرير وضع اليمن ، أكتوبر 2015م.
 - 6 في أغسطس 2015م أطلقت وزارة التربية والتعليم حملة السماح للأطفال بإجراء امتحاناتهم. "الشهادة الوطنية" ، واستهدفت 600,000 طالب في الصفوف الدراسية (9) و (12) نتيجة عدم توفر الأمن استطاعت فقط 15 محافظة من إجمالي 22 محافظة من إجراء الامتحانات وتصل تقريباً لنسبة 65% من المدارس المستهدفة. في مارس 2016م استطاع أكثر من 600,000 طالب في الصفوف الدراسية (9) و (12) إجراء امتحاناتهم والتخرج من مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.
 - 7 اليونيسيف ، الأطفال في الحافة "أثر العنف والصراع على اليمن وأطفالها" ، مارس 2016م ، الصفحة (3).
 - 8 اليونيسيف "بيان بواسطة انثوني ليك - المدير التنفيذي لليونيسيف حول الهجوم على مكتب المدرسين في اليمن 19 أغسطس 2015م. http://www.unicef.org/media/media_82946.html ، مايو 2016م.
 - 9 قرار مجلس الأمن رقم (1612) (2005).
 - 10 أنظر على سبيل المثال منظمة العفو الدولية [يتم استهداف أطفالنا بالقتال ، المدارس تحت الهجمات في اليمن] ديسمبر 2015م.
 - 11 اليونيسيف (الأطفال على الحافة) اثر العنف والصراع على اليمن وأطفالها ، مارس 2016م ، الصفحة (3).
 - 12 أنظر لأي تفاصيل إضافية (هيومان رايتس ونش - اليمن) "يعرض الحوثيون المدارس الخاصة بالمكفوفين لخطر ضربات التحالف الجوية ويوضح مخاطر مضافة للأشخاص ذوي الإعاقة ، 13 يناير 2016م.
 - 13 UN OCHA ، المفوضية السامية للاجئين ومجموعة الحماية - "التقرير الثامن حول حركة السكان" أبريل 2016م.
 - 14 اليونيسيف "تقرير حول وضع اليمن" أكتوبر 2015م.
 - 15 مجموعة التعليم اليمنية ، المدارس المتضررة ، أغسطس 2015 - فبراير 2016م.
 - 16 UN OCHA اليمن ، تقاسم الطلاب الفصول الدراسية مع الأسر النازحة ، 5 مايو 2016م.
- <http://www.unocha.org/top-stories/all-stories/yemen-students-share-classrooms-shelter-displaced-families>
- 17 المؤسسة اليمنية للتنمية والاستجابة "تقييم المدارس من الصراع في 20 مديرية من محافظة اب ، مارس 2016م.
 - 18 إعلان المدارس الأمانة التي تم فتحها للمصادقة في مؤتمر أوصلو حول المدارس الأمانة بتاريخ 29 مايو 2015م كون ان 50 دولة من كل أنحاء العالم انضمت إلى الإعلان.
 - 19 المهمشين ويشار إليهم بالأخدام ويعتبرون مجتمع مهمش في اليمن ويتم تمييزهم عنصرياً على كافة المستويات. يعتقد ان المهمشين يمثلون 10% من سكان اليمن ويمثلون أدنى معدل في التعليم وبنسبة الجهل مقارنة بأطفال اليمن.
 - 20 اليونيسيف "الأطفال على الحافة" أثر العنف والصراع على اليمن وأطفالها ، مارس 2016م ، الصفحة (5).
 - 21 تم احتساب الفجوة الحالية لتسجيل الفتيات في عدن استناداً على بيانات تقرير تقييم احتياجات التعليم المشترك (أنظر المرجع الكامل أدناه). يتم ذكر فجوة تسجيل الفتيات قبل الصراع في التقييم.
 - 22 مجموعة التعليم اليمنية "تقرير تقييم احتياجات التعليم المختلط" عدن ، اليمن - مارس 2016م.
 - 23 اليونيسيف: يوجد رغبة في اليمن للتعليم على الرغم من الحرب ، 25 سبتمبر 2015م ، مايو 2016م. http://www.unicef.org/infobycountry/yemen_85650.html
 - 24 مقتبس من مجموعة التعليم اليمنية "تقرير تقييم احتياجات التعليم المختلط" عدن ، اليمن - مارس 2016 ، الصفحة (14).
 - 25 اليونيسيف (CAC) ، "يتحمل أطفال اليمن وحشية وحدة الصراع" معد بواسطة السيدة ليلي زروقي - الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح والدكتور بيتر سلامة - المدير الإقليمي لليونيسيف الشرق الاوسط وشمال أفريقيا 10 أبريل 2016م.
 - 26 مجموعة الحماية الدولية "مراجعة حماية الأطفال - اليمن" أغسطس 2015م.
 - 27 مجموعة التعليم اليمنية ، تقرير تقييم احتياجات التعليم المختلط ، عدن ، اليمن - مارس 2016م.
 - 28 "متسكع" تشير باللغة العربية إلى الشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون ويطوفون بالشوارع ويقومون بمضايقة الفتيات شفوياً وجسدياً.
 - 29 منظمة رعاية الأطفال ، ماذا يريد الأطفال في أوقات الطوارئ والأزمات؟ يريدون التعليم ، يونيو 2015م.
 - 30 UN OCHA ، خطة الاستجابة الإنسانية اليمنية ، يناير 2016م ، الصفحة (23).

* تغيرت كل الأسماء لحماية الهويات.